بيانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،

يُرحّبُ بقرارات مجلس حقوق الإنسان لوقف مبيعات الأسلحة للكيان الصهيوني،

ومحاسبته على جرائمه في غزة، وإدانة سياساته الاستيطانية في فلسطين والجولان السوري المحتلتين

في ضوء خروج المجتمع الدولي عن صمته جزئيا، وإدراكه مخاطر وتبعات الممارسات العنصرية الدموية والإبادة الجماعية، التي يرتكبها الكيان الصهيوني الغاصب بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، وفي ضوء اتخاذ مجلس حقوق الإنسان، للمرة الأولى، ثلاثة قرارات يوم الجمعة 5 نيسان/ أبريل 2024، تصب في مصلحة فلسطين الشقيقة، تدعو إلى وقف مبيعات الأسلحة للكيان الصهيوني ومحاسبته على جرائمه في غزة وإدانة السياسة الاستيطانية في فلسطين وفي الجولان السوري المحتلتين، **فإن الاتحاد البرلماني العربي يرحب باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان الذي يطالب بوقف مبيعات الأسلحة للكيان الصهيوني**، القوة القائمة بالاحتلال، بهدف منع حدوث المزيد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي بلغت حدا يفوق التصور، **مشددا** على ضرورة إلزام هذا الكيان الهمجي بقرار الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وفتح كافة المعابر لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية الطارئة على الفور، واتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمنع استمرار الترحيل القسري للفلسطينيين داخل غزة أو منها، امتثالا للالتزامات المقررة بموجب القانون الدولي.

وإذ يثمن الاتحاد البرلماني العربي عاليا، إدانة مجلس حقوق الإنسان لسياسات الكيان الصهيوني الاستيطانية، في فلسطين والجولان السوري المحتلتين، فإنه يعرب عن أسفه كون الممارسات الصهيونية التوسعية والممنهجة في هاتين المنطقتين وفي جنوب لبنان أيضا، ما كانت لتبلغ هذا الحد من الرعونة، لو لم يتوفر لها الغطاء والأمان من العقاب والمحاسبة الدولية.

وبالمقابل، فإن الاتحاد البرلماني العربي ليتحسر على أن الأوضاع الخطيرة في المنطقة لم تستنفر أعضاء الأسرة الدولية كما يجب، وذلك حتى يتحمل الجميع مسؤولياتهم الإنسانية والقانونية، ويتدخلوا على وجه السرعة لوقف إطلاق النار في غزة، مذكرا بأن نفس التماطل كان قد شجع الكيان الغاصب على مواصلة بناء المستوطنات السرطانية، ولم يجد رادعا يجبره على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية التي حكمت بعدم قانونية الاستيطان.

وإثر كل هذا يجدد الاتحاد البرلماني العربي موقفه المؤيد والداعم لشرعية القضية الفلسطينية ونضال شعبها في وجه الطغيان، ووقوفه المشرف في وجه المد الاستيطاني الصهيوني العنصري، وكل ما يمثله من انتهاك لكرامة الإنسان الفلسطيني وحقوقه المشروعة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف، داعيا الدول التي لم تدعم قرار مجلس حقوق الإنسان إلى مراجعة مواقفها والتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين والتعامل بالمعايير المزدوجة.

وفي الأخير، **يطالب الاتحاد** الهيئة الأممية، ممثلة بمجلس الأمن الدولي، بتفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل إلزام الكيان الصهيوني بالوقف الفوري لإطلاق النار وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

بيروت 5 نيسان/ أبريل 2024

ابراهيم بوغالي

رئيس الاتحاد البرلماني العربي

رئيس المجلس الشعبي الوطني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Tel: +961 1 985 960 /1, 2 - **Fax:** +961 1 985 963
E-mail: info@arabipu.org
بناية: 201 . طابق أول . شارع المعرض .منطقة المرفأ. بيروت . لبنان
www.arabipu.org